نقابة الممرضات والممرضين
تطلق الطابع النقابي لصالح صندوق التقاعد

د. نهاد يزبك ضومط
نقيبة الممرضات والممرضين

إنجاز كبير لممرّضات وممرّضي لبنان أبصر النور بعد رحلة الألف ميل التي قطعها منذ انطلاق الفكرة خلال تولي الدكتور محمد جواد خليفة وزارة الصّحة وصولاً الى إقراره بموجب تعديل للقانون ٢٠٠٢/٤٧٩ (إنشاء النقابة الإلزامية للممرضات والممرضين).

كان الهدف من مشروع الطابع هو تأمين دعم من أجل السير بنظام صندوق التقاعد حيث كانت المؤشرات تدل على وجوب زيادة مداخيله وزيادة وارداته من غير الاشتراكات التي يدفعها المنسبون الى النقابة من أجل حسن سير العمل به واستمراره وتوازنه ونجاحه. فتطورت الفكرة وتبلورت اسبابها الموجبة ومبرراتها الى أن أعلن وزير الصحة تبنيّها وأقرّتها النقابة مع النقيبة كلير زيليط. وأدرج الطابع ضمن سلة التعديلات المقترحة على قانون النقابة. بعدها كان للنقيبة هلن نويهض المتابعة لدى السلطات المختصة حيث أحيل أخيراً نص التعديل بصيغته النهائية وأقرّ بعد سعي طويل ودؤوب نظراً للأوضاع العامة التي كان يمر فيها الوطن والتأخير الحاصل في اصدار القوانين للأسباب السياسية التي كانت سائدة.

أقرّ الطابع بموجب القانون رقم ٢٠١٤/٢٥٠ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ الذي نشر في الجريدة الرّسمية العدد١٧ تاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١٤ حيث ورد في الفقرة -٤- من المادة السابعة والأربعون منه تحت عنوان موارد صندوق التقاعد «طابع نقابي على الفاتورة الاستشفائية بقيمة ٢٠٠٠ ل.ل. يتحمله مناصفة المريض والمؤسسة الاستشفائيّة». وقد تمّ تحديد مواصفات الطابع وصدر بقرار مشترك بين وزيري المالية والصحّة العامّة وانجزت كل الإجراءات المتعلّقة به ووضع قيد التداول منذ الأوّل من شباط عام ٢٠١٦.

جاء هذا الإنجاز ثمرة جهود مشتركة بين النقابة من جهة عبر النّقباء الذين تناوبوا على رئاستها وبين الجهات الرّسميّة نيابيّة، حكوميّة ونقابيّة من جهة أخرى، وعلى رأسها نقابة المستشفيات التي شاركت في معظم الاجتماعات التحضيريّة واجتماعات اللجان النيابيّة وخصوصاً لجنة الصحة النيابية برئاسة النائب الدكتور عاطف مجدلاني للوصول الى الصّيغة التي تمّ إقرارها بالتّوافق بين جميع الأطراف. لتوزيع ثمن الطابع بين المريض والمؤسسة الاستشفائية. كلمة حق يجب أن تقال أن نقيب المستشفيات الاستاذ سليمان هارون كان داعماً اساسياً لهذا المشروع لأن المستشفيات الخاصة هي المعني المباشر في كيفية تطبيقه ومراقبة حسن تطبيقه على كافة الفواتير الإستشفائيّة الصادرة عنها. فلم يوّفر النقيب جهداً ولم يوّفر مناسبة إلا ويؤكد خلالها على وجوب دعم هذا الطّابع الذي سيشّكل دعماً مهماً لصندوق تقاعد الممرضات والممرضين. ولا يجب أن ننسى دور وزارة الصحة العامة من خلال المستشفيات الحكومية التي تشكل جزءاً مهماً من القطاع الاستشفائي. وكذلك دور الجهات الضامنة في المراقبة والتنفيذ. لأن المريض يمكن أن يكون لديه تغطية جزئية بواسطة الضمان أو تغطية شاملة بواسطة شركات التأمين، صناديق التعاضد، التعاونيات والسلك العسكري من جيش، أمن داخلي، أمن عام، أمن دولة وجمارك. أي موضوع الطابع يتطّلب جهداً مشتركاً كل واحد من موقعه وضمن نطاقه وصلاحيته.

إن أهميّة هذا الطّابع في أنّه سيوفر مبالغ مقبولة تغذّي صندوق التّقاعد من خارج الاشتراكات التي يدفعها أعضاء النّقابة سنوياً ويؤمن استقراراً اقتصادياً ومدخولاً ثابتاً ليتمكّن الصندوق من خلالها تسديد المتوجّبات الشهريّة لأعضائه المتقاعدين. بعد أن تكون الشّروط المحدّدة في نظامه الخاص قد توّفرت لديهم .وأهمّها أن يكون المستفيد قد خدم المهنة طوال سنوات معيّنة وأصبح بحاجة الى دعم نقابي بسبب توقفّه عن العمل. وهذا هو الامر الاساسي الذي بنيت عليه فكرة الصّندوق.

فإلى جانب اهميته الماديّة والإقتصاديّة يشكّل الطّابع دعماً معنوياً للممرّضات والممرّضين بمثابة مكافأة لهم على عطاءاتهم وتضحياتهم من أجل صحّة المريض والمجتمع. ويشكّل حافزاً لهم للإستمرار في المهنة لسنوات أطول وعدم الخوف من المستقبل ومن نهاية الخدمة. اذ أن لخدمة المريض والمؤسسات الإستشفائيّة عقود من الزمن يجب أن تكافأ بطريقة مقبولة. وها هو الطّابع الذي يتشارك في قيمته المريض والمستشفى خير دليل على الدعم والتّقدير لجهود العاملين في مهنة التّمريض.

إن إقرار الطّابع بعد سنوات من النّضال والمتابعة والمطالبة كان هديّة قيّمة للممرضات والممرّضين. وقد شكل لهم تعويضاً جزئياً عن ظروف العمل القاسية التي يواجهونها .وهو يعتبر خطوة اولى في مسيرة تسوية أوضاعهم الإجتماعيّة والمعيشيّة والاقتصادية لتشجيعهم وتشجيع عنصر الشّباب للإنخراط في المهنة وسدّ العجز في اليد العاملة التي يعاني منها القطاع وتعاني من تداعياتها المؤسسات الاستشفائية.

خطوات لاحقة

تجربة الطابع النقابي لا بد أن تكون تجربة ناجحة ومتقدمة من تجارب التّعاون بين نقابتنا ونقابة المستشفيات الخاصّة. ونموذجاً من نماذج العمل التشاركي من أجل القطاع الصّحّي والإستشفائي في لبنان. وإن خطوات التعاون اللاحقة ستكون مشروع بناء القدرات التمريضيّة وتدريب وتأهيل العاملين في المهنة اينما وجدوا من أجل عناية تمريضيّة متقدّمة وآمنة.

إنجازات كثيرة ومشاريع كثيرة استطاعت النقابة أن تحققها على مدى السنوات الماضية لكن قطاع التّمريض ما زال بحاجة الى دعم كل شركائه للوصول نحو الافضل.
ننجح معاً...نضحّي معاً... ونستمر معاً... من أجل الصّحة والإنسان في لبنان.

متفرقات

الأفلام تؤدي إلى تعلّق الملايين من الشباب بالتبغ

أظهرت دراسات جرت في الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخين في الأفلام مسؤول عن اجتذاب ٣٧٪ من جميع المدخنين المراهقين الجدد. وطبقاً لتقديرات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤، أدّى التعرض لمشاهد التدخين في الأفلام، في الولايات المتحدة وحدها، إلى حشد أكثر من ٦ ملايين مدخن شاب جديد من بين الأطفال الأمريكيين في عام ٢٠١٤، منهم مليونان سيقضون نحبهم في نهاية المطاف بسبب أمراض ناجمة عن التبغ.

وفي عام ٢٠١٤، تضمنت نسبة قدرها ٤٤٪ من أفلام هوليوود مشاهد تدخين، وكذلك نسبة قدرها ٣٦٪ من الأفلام المصنفة للشباب. وفيما بين عاميّ ٢٠٠٢ و٢٠١٤، تَضَمّن ما يقرب من ثُلثيّ (٥٩٪) الأفلام صاحبة أعلى العائدات مشاهد تدخين. وفي العام نفسه، أفاد كبير الأطباء في الولايات المتحدة بأن من شأن تصنيف الأفلام المحتوية على مشاهد تدخين في المستقبل على أنها للكبار فقط أن يخفّض معدلات التدخين بين الشباب في الولايات المتحدة بما يقرب من الخُمس وأن يمنع حدوث مليون وفاة متصلة بالتبغ بين أطفال ومراهقي اليوم.

وتماشياً مع المادة ١٣ من اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ، يوصي تقرير المنظمة عن الأفلام الخالية من الدخان بتدابير في مجال السياسات منها:
• فرض تصنيف تبعاً للسن على الأفلام التي تحتوي على مشاهد تبغ من أجل الحدّ من التعرّض العام للشباب لمشاهد التبغ في الأفلام؛
• الإقرار في مقدمة الفلم بأن مُنتج الفلم لم يتلق أي شيء ذي قيمة من أي شخص مقابل استخدام منتجات التبغ أو عرضها في الفلم؛
• وضع حدّ لعرض علامات التبغ التجارية في الأفلام؛
• فرض عرض إعلانات قوية مناهضة للتدخين قبل الأفلام المتضمنة مشاهد تبغ في جميع قنوات التوزيع (دور السينما والتلفزيون والإنترنت وما إلى ذلك).

وعلاوة على ذلك، يوصي التقرير أيضاً بأن يكون إنتاج وسائط الإعلام التي تروج للتدخين غير مؤهلة للحصول على دعم من الأموال العامة.